الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/48/335/Add.1
14 October 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ٢٤ من جدول الأعمال

برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات

الحاجة الى إنشاء صندوق تنويع للسلع الأساسية الافريقية وجدوى إنشائه

مذكرة من الأمين العام

إضافة

يتضمن مرفق هذه الإضافة تعليقات وملاحظات وردت من اثنتين من الدول الأعضاء عن الدراسة المتعلقة بالحاجة الى إنشاء صندوق تنويع للسلع الأساسية الافريقية وجدوى إنشائه (انظر A/48/335)، التي أعدت تلبية لطلب الجمعية العامة في الفقرة ٣٥، الجزء الثاني، من مرفق القرار ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

وقد أدرجت في المرفق أيضا التعليقات المقدمة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

المرفق

أولا - تعليقات الدول الأعضاء

بلجيكا

أتشرف بأن أكاتبكم باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها. جوابا على مذكرتكم الشفوية الحاملة للرمز المرجعي DPCSD Af/93-220، بتاريخ ١٣ آب/اغسطس الماضي، بشأن الدراسة المتعلقة بالحاجة الى إنشاء صندوق تنويع للسلع الأساسية الافريقية وجدوى إنشائه.

والجماعة والدول الأعضاء فيها على وعي تام بأهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للبلدان الافريقية، ولا سيما فيما يتعلق بالسلع الأساسية. وهذا الحرص على التنويع هو الدافع على العديد من العمليات التي مولتها الجماعة فعلا، وبصفة خاصة في إطار اتفاقيات لومي.

وعلاوة على ذلك، توجد فعلا آليات متعددة الأطراف تستجيب لوازع التنويع. ويتعين على البلدان الافريقية أن تعبئ طاقاتها لكي تستخدم بفعالية قنوات التمويل القائمة وكذلك النافذة الثانية للصندوق المشترك للسلع الأساسية التي لديها إمكانيات مالية غير مستعملة.

ومن الضروري تجنب أي ازدواجية ناتجة عن إنشاء صندوق جديد قد يتبين أن أهدافه مماثلة لأهداف الهياكل القائمة.

بيد أن الجماعة والدول الأعضاء فيها مستعدة لأن تبحث، في إطار برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، الدراسة التي قدمها الأمين العام.

ويتعين أن يراعي بحث هذه الدراسة الطابع العالمي لأسواق السلع الأساسية المعنية وضرورة تكييف سياسات التنويع مع مراعاة خصوصيات السلع والبلدان.

ويتعين بالتالي أن يحترم كل إجراء مستقبلي في هذا المجال عددا من المعايير المحددة. وعلاوة على ذلك، يتعين دراسة السياق الاقتصادي الذي يحتمل أن تتخذ فيه هذه الإجراءات بنجاح دراسة دقيقة.

وستشارك الجماعة والدول الأعضاء فيها مشاركة فعالة في المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع في أثناء الدورة الثامنة والأربعين للجمعية.

رومانيا

يهدي الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة تحياته الى الأمين العام للأمم المتحدة ويتشرف بأن يبلغه بتعليقات حكومة رومانيا، وملاحظاتها بشأن الدراسة التي تمت بشأن الحاجة الى إنشاء صندوق تنويع للسلع الأساسية الافريقية وجدوى إنشائه (المرجع: DPCSD Af/93-220).

وترى حكومة رومانيا تشكل الاعتبارات والمقترحات الواردة في الدراسة المذكورة أساسا جيدا لاتخاذ قرار يرمي الى إنشاء صندوق تنويع للسلع الأساسية الافريقية.

ومما يستحق عناية خاصة الاقتراحات المقدمة في الدراسة المتعلقة بإنشاء صندوق من هذا القبيل في إطار مصرف التنمية الافريقي، بغية توفير المساعدة الضرورية لإعداد مشاريع لتنويع السلع الأساسية.

وضمانا لتمويل مثل هذا الصندوق، الذي تقدر الموارد اللازمة له بما يتراوح بين ٥٠ و ٧٥ مليون دولار، يمكن اعتبار التبرعات الثنائية وكذا مشاركة المؤسسات التمويلية المتعددة الأطراف بمثابة موارد للصندوق.

ومما يشكل تكميلا مفيدا للاقتراح الرامي الى إنشاء مثل هذا الصندوق التوصية الواردة في الدراسة بصدد إنشاء مجالس وطنية للتنويع في افريقيا يتعين عليها أن تضع مشاريع للتنويع وأن تتعاون بصفة خاصة مع الصندوق تعاونا وثيقا.

ومن المستصوب تماما مشاركة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وهو جهاز الأمم المتحدة الرئيسي المعني بالسلع الأساسية، في دراسة المقترحات المتعلقة بإنشاء الصندوق المذكور وفي تطبيقها المحتمل.

ثانيا - تعليقات المنظمات

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقدم هذه الدراسة حجة، مقنعة لإنشاء صندوق تنويع للسلع الأساسية في افريقيا وطرائق تشغيله، إلا أن الضعف يعتريها كثيرا في تناولها لجدوى هذا الصندوق. وتلك الاقتراحات الداعية الى إقامة الصندوق على أساس التبرعات وتقديم منح منه للأنشطة السابقة على الاستثمار، وجعل مقر الصندوق إحدى المؤسسات القائمة، ويفترض أنها مصرف التنمية الافريقي، تتماشى مع خطوط تفكيرنا. لكن، إن أريد الحصول على موافقة المجتمع الدولي على إنشاء الصندوق، تعين التصدي لقضية ترويج هذه المقترحات

لدى الحكومات من ناحية مدى تفاعلها مع المبادرات القائمة، والدعم السياسي المنظور الذي يمكن أن يلقاه الصندوق والتقدم الممكن إحرازه من وراء إنشائه.

ولزيادة احتمال أن تسفر عمليات الصندوق عن مشاريع منفذة، يبدو من المفيد القيام بما يلي:

(أ) إضافة آلية لمتابعة ما يحرز من تقدم في المشاريع التي تنشأ تحت رعاية الصندوق حتى مرحلة دخولها حيز التنفيذ. فثمة مخاطرة كبيرة بأن يكون مصير الدراسات المشاريعية هو الأدراج السفلية إن لم توجد هذه الآلية، مثلما يحدث الآن غالبا في افريقيا. إن رصد المراحل اللاحقة في عمليات الصندوق يساعد على التأكد من اتخاذ إجراءات معينة ويتيح سبيلا لتحسين تصميم المشاريع مع مرور الوقت. ولئن كانت المشاريع التي تقدم للتمويل من الوكالات المالية الدولية قد لا تحتاج الى مثل هذه الآلية، فإنه يبدو من الضروري، إن كان أحد الأهداف المرجوة هو تأمين مشاركة القطاع الخاص من داخل وخارج البلد المعني كمستثمر ومنفذ للمشاريع، متابعة ما يحدث من تطورات بعد وضع فكرة المشروع. ويتعين تشجيع استثمارات القطاع الخاص والمشاريع المشتركة بين رجال الأعمال المحليين والأجانب.

(ب) إيجاد آلية تكفل تناسق المشاريع بين البلدان. فالحاصل أن هناك مخاطرة كبيرة من أن تسعى عدة بلدان في الوقت ذاته الى إقامة مشاريع تتعلق بالسلعة الأساسية عينها وتتجه الى السوق نفسها. ومن الواضح أن الأمانة المركزية لا تستطيع أن توقف أي مشروع، غير أنها تستطيع أن تلفت انتباه مجالس التنويع الوطنية الى هذه الحالة إن وقعت، ويمكنها أيضا أن تساعد في انذارها بحالة السوق. ويبدو من المفيد في هذه الحالة أن يكون الأونكتاد، من منطلق دوره التنسيقي في مجال السلع الأساسية، عضوا في اللجنة المقترحة المشتركة بين الوكالات.

إن الدراسة تشير في المقام الأول الى التطورات الحاصلة في مجال الزراعة. وهو أمر يبدو معقولا تماما نظرا للأهمية التي تحظى بها المنتجات الزراعية في افريقيا، سواء كسلع جالبة لحصائل التصدير أو كأغذية للاستهلاك المحلي، بيد أنه لابد من الإشارة في جهود التنويع في افريقيا الى إمكانيات تجهيز المعادن وعمليات التعدين صغيرة النطاق. فثمة أمثلة عديدة لذلك ظهرت في السنوات الأخيرة وبدأ عدد من البلدان يولي بالفعل اهتماما متزايدا لهذا المجال.

ويبدو من الضروري أيضا أن تشير الدراسة الى أهمية التنويع في الأنشطة الخدمية المتصلة بالسلع الأساسية، مثل أنشطة النقل والتسويق والتوزيع، فإحدى العقبات الرئيسية التي تواجه المنتجين والمصدرين الافريقيين هي تخلف شركات التصدير الوطنية وافتقارها الى المصداقية في الأسواق العالمية. وتزداد هذه الحالة وضوحا مع توقف مجالس التسويق عن ممارسة أنشطتها. ولن يصيب النجاح مشاريع التنويع إلا إذا أعطي اهتمام كاف لتطوير خدمات تسويق عصرية وتطوير الإنتاج.

وتبدو فكرة مجالس التنويع الوطنية جيدة. وتشبه المهام المرجوة منها في واقع الحال ما نروج له عن طريق مشروعنا التجريبي للتجهيز الذي ترعاه اليابان وتشارك فيه الفاو. غير أننا نود أن نحذر من ترك السلطة لهذه المجالس "لاختيار المشاريع الفائزة"، بل ينبغي بالأحرى التأكيد على دورها في دعم الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص. وثمة مخاطرة من أن ينتهي الحال بهذه المجالس الى أن تصبح أدوات للدعوة الى الحماية الحكومية للصناعات الجديدة أو الإنتاج بحجج من نوع حجة الصناعة الوليدة. وهي معضلة تواجهها جميع البلدان لا افريقيا فقط، غير أن قصص النجاح تنبئ عن أهمية تعزيز العلاقات الطيبة بين الحكومة ورجال الأعمال المحليين، كما تدل على أن البلدان الافريقية متأخرة كثيرا في هذا المجال.

وثمة نقطة ثانوية في هذا المقام، هي أن عرض قضية التنويع في افريقيا يمكن أن تعرض باستخدام أرقام عن الاعتماد على سلعة أو سلعتين من سلع التصدير الأساسية أقوى من عرضها باستخدام الأرقام القياسية للتركيز، بالنظر الى الطريقة التي تستنبط بها هذه الأرقام القياسية.

كينيث دادزي
الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

- - - - -